



دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد) منظمة التحرير الفلسطينية

ورشة عمل، تحت عنوان:

ما بعد تشخيص إسرائيل دولة أبارتهايد
مسؤولية المجتمع الدولي

دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)
منظمة التحرير الفلسطينية



بعد تشخيص اسرائيل دولة أبارتهايد
مسؤولية المجتمع الدولي

ورشة عمل، تحت عنوان:

بعد تشخيص اسرائيل دولة أبارتهايد
مسؤولية المجتمع الدولي

المشاركون في الورشة:

السيد رمزي رباح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)

السيد عمر شاكر

منظمة هيومن رايتس ووتش.

السيدة غرايزيا كاريشيا

منظمة العفو الدولية (أمستي).

الأستاذ شعوان جبارين

مؤسسة الحق.

المستشار القانوني، الاستاذ علي أبو هلال

دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد) - منظمة التحرير الفلسطينية

رمزي رباح

رئيس دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)
في منظمة التحرير الفلسطينية

نرحب بالمشاركين وبهذا الحضور المميز، حيث يشارك معنا اليوم إخوة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ونرحب بالأستاذ عدنان الحسيني رئيس دائرة القدس في منظمة التحرير، ونرحب بسفرائنا الفلسطينيين المشاركين الأستاذ مروان الطوباسي، والأستاذ سليمان الهرفي، ونرحب باسمكم أيضا بممثلة دولة جنوب إفريقيا، وأيضا نرحب بالأب عبد الله يولييو المناضل ممثل الكنيسة الكاثوليكية، والأستاذ رمزي عودة والأستاذ عمر الغول، وكل النخبة المشاركة اليوم، بما فيها الأخوات من الأمانة العامة لاتحاد المرأة، ومن المؤسسات الأهلية والثقافية المشاركة، وممثلي القوى الفلسطينية، وممثلي دوائر منظمة التحرير، وأيضا نرحب باسمكم جميعا بالمشاركين في أعمال هذه الورشة، السيدة غرازيا ممثلة ومنسقة الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، والأستاذ عمر شاكرا منسق الشرق الأوسط في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، والأستاذ المناضل شعوان جبارين، والمستشار القانوني علي أبو هلال.

يهدف المشروع الاستيطاني الاستعماري إلى محو ثقافة وحقوق الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، وخاصة فلسطينيي عام ١٩٤٨، فأكثر من ٨٠٪ من الشعب الفلسطيني اقتلع وطرد من أرضه، و٥٣٠ قرية وبلدة فلسطينية في الداخل محيت عن الخارطة، وهذا ما يسعى له المشروع الاستعماري الاستيطاني من التبريد القومي للشعب الفلسطيني، الذي يهدف من خلاله إلى إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وهذا ما سماه المؤرخ إيلان بابيه بالمحو والإبادة؛ محو وجود الشعب ماديا وقوميا وثقافيا، وهذا ما هو مستمر حتى الآن.

الحكومة الإسرائيلية تقول أن الضفة المحتلة هي ارض للشعب اليهودي وحق حصري له يفعل بها ما يشاء، الحق الحصري على ارض فلسطين التاريخية، وتؤكد الحكومة الإسرائيلية أن الفرصة جاءت حتى لو من خلال حرب جديدة، وذلك بهدف الوصول إلى الدولة اليهودية النقية، لترجمة وتطبيق مشروع قانون الدولة اليهودية القومية على كامل الأرض الفلسطينية.

تؤكد الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرارا أن الفرصة حانت لمواجهة كبيرة مع الشعب الفلسطيني، في ظل صمت دولي وجملة عربية متخاذلة وصامتة، ووضع فلسطيني منقسم، لكنها تصطم بالديموغرافية ومقاومة وضمود فلسطيني، ووفقا لآخر الإحصائيات فان أعداد الفلسطينيين تتفوق على اليهود بما يقارب الـ ٢٠٠ ألف فلسطيني، وهنا تخشى دولة الاحتلال أن تؤدي هذه السياسة إلى إبراز نقاط ضعف تهدد وجودها، ومشاركة كل الشعب في المواجهة، فهذه المقاومة والنهوض الشعبي وراء القهر والانقسام وغياب الإستراتيجية الموحدة، وآخرها ما ابتدع في القدس من أشكال كفاحية جديدة، بدأت في جبل المكبر، ومن ثم أخذت تعم مناطق القدس في مواجهة الهدم، بما عرف بالعصيان المدني في مواجهة دولة الاحتلال، التي تسن في هذه الأيام قوانين للتهجير والتطهير العرقي بأشكاله المختلفة، من هدم للمنازل وسحب الهوية والجنسية والإقامة والطرده والإبعاد، والتضييق الاقتصادي، للوصول إلى النقاء والسيطرة اليهودية، وفقا للمفهوم الصهيوني العنصري.

هذه معركة حتمية علينا الوقوف عندها لتحديد الأشكال التي يجب التحرك من خلالها في الميدان، لحماية شعبنا وصون حقوقه وأهدافه، للوصول إلى الحرية والاستقلال والعودة، ولمكافحة ومحاسبة حكومة الاحتلال ونظامها القائم على الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري، فالمطلوب تحرك على المستوى المجتمعي ومستوى الرأي العام، لبناء تكتلات مع قوى سياسية وأحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني وحقوق الإنسان، مناهضة للفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني.

هناك خطين للعمل، الأول على مستوى الرأي العام والمؤسسات، والثاني على المستوى الرسمي في المؤسسات الدولية التي حان الوقت لتنهض بدورها، ولن

تنهض إلا بضغط منظم متواتر للرأي العام. هنا يبرز السؤال الهام الذي تطرحه ورشة العمل، والذي نأمل سويا أن نتوصل إلى إجابة مشتركة له، ونحن في دائرة مناقضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، نعزز بشركائنا ومشاركينا في هذه المسيرة الوطنية، وهم بالمناسبة أكثر، بمن فيهم الحملة الأكاديمية وBDS ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية ووزارة العدل، ومؤخرا وزارة الخارجية، بالإضافة إلى المنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية.

نعمل على توسيع الجبهة والتعاون المشترك، لإيجاد صيغ تنسيقية وتشاورية نعمل بها، من خلال جهد مشترك في إطار خطة واضحة، فالمنظمات الحقوقية الدولية لها دور كبير وحاسم في الوصول إلى الرأي العام بالوقائع والحقائق التي قال عنها مدير مؤسسة بيتسليم الإسرائيلية، أن في إسرائيل مجتمع مدني ضعيف ومليء بالكاذيب، وكل ما يجري من انتهاكات صارخة عنصرية حقيقية ضد الفلسطينيين، وما يصدر من انتقادات لحكومة الاحتلال ولسياستها بين حين لآخر، بهدف تبرير ما يسمى مصداقية إسرائيل، لكن في الواقع يجب أن يتدخل المجتمع الدولي ويفرض على دولة الاحتلال إجراءاته لإنقاذ الفلسطينيين.

هذا يفتح على عدة أسئلة مهمة:

١- تعزيز حملات متواترة، وفعاليات واسعة توظف فيها أوسع جبهة عالمية من القوى لمناهضة الأبارتهايد.

٢- الخطوات المطلوبة لتأطير ائتلاف دولي من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، لتوحيد الجهد والضغط على حكومة الاحتلال وعلى المؤسسات الدولية المعنية.

٣- كيفية تمكين التعاون، وتشكيل إطار قانوني دولي لمحاسبة ومحاكمة الاحتلال أمام العدالة الدولية، تنفيذًا للقرارات والمواثيق الدولية، التي نصت بوضوح كامل على محاسبة وعزل ومحاكمة نظام الأبارتهايد، والمعاقبة عليه أمام المحاكم الدولية.

غرايزيا كاريشيا ممثلة منظمة العفو الدولية (أمنيستي)

شكرا جزيلا على الدعوة وتنظيم هذا اللقاء، ونحن ممتنون جدا لمنحنا هذه الفرصة لنشرح ونوضح ونشارك معكم عملنا عن الأبارتهايد وأفكارنا للمستقبل، وتحديدًا لتتعلم منكم ومن جميع الموجودين حول آراءكم وأفكاركم، وبالتالي هذه لحظة هامة لنفكر جميعًا ونحن ممتنون لوجودنا هنا.

منظمة العفو العالمية هي حركة ومنظمة، توثق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عالمي، وتعمل على مواجهة الأبارتهايد الذي يأخذ بهذا كبيراً لفهم ما الذي يعنيه الأبارتهايد الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

نستفيد دوماً من الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسات عديدة، وبعضها مشارك اليوم في الورشة، لذلك سأحدث وأعطي مقدمة حول الأبارتهايد، فممنظمة العفو الدولية تعمل على تشجيع الآخرين عالمياً وبشكل أوسع لتقوم بما نقوم به، بالتالي قمنا مؤخراً بتطوير تقرير مفصل جداً عن الأبارتهايد، لأنه أصبح بشكل جزئي ومعروف كأحد عناصر نظام السيطرة والقمع الذي تمارسه إسرائيل على الفلسطينيين الواقعيين تحت سيطرتها، والسبب حاجتنا للأدلة التي تساعد على تطوير حملتنا لمواجهة نظام القمع وتفكيكه.

سواصل العمل على مواجهة الأبارتهايد باستمرار وطرح وتنفيذ هذه الأفكار، ونحن نعرف جميعاً ماذا يعني نظام القمع والسيطرة، فهذا النظام يعني التنشيط الجغرافي على الأرض، أي تجزئة المجتمعات الفلسطينية داخل إسرائيل، ونظام الفصل العنصري الذي يواجهه الفلسطينيون بشكل

قانوني، كحقوق السكن والإقامة في القدس الشرقية وغيرها، ووضع اللاجئين الفلسطينيين وحرية الحركة، ومن طردوا خلال حرب ١٩٤٨، وهنا أتحدث عن المشاركة السياسية والمعوقات التي يواجهها الفلسطينيون عبر الحدود، كل ذلك جعلنا نحاول أن ننظر النظرة الشمولية للفلسطينيين، وأن يفهم الناس أن هناك أمر أوسع من الاحتلال الذي يعد جزء من الأدوات التي يستخدمها للسيطرة.

في هذه الأوقات هناك الكثير من الهجمات بحق الذين يتحدثون عن القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وهناك استراتيجيات ليست بارزة تستخدم لنزع الشرعية عن الذين يتخذون مواقف من الأبارتهايد.

نواجه عدد من التحديات وهي بشكل رئيسي في المساحات العامة والإعلام والاهانة للفلسطينيين حتى في الجوانب السياسية، ومع ذلك يجب معرفة التحديات التي تشجعنا لمواصلة العمل معا ومستقبلا.

هناك أيضا عدد من الفرص، كتحدث بعض الدول علنا حول هذا الموضوع، ومنها من تحدث واطهر اهتماما بدعم هذه الحركة العالمية التي بدأت تتطور، ونحن نريد أن نعمل مع هذه الدول ونحثها على أن تأتي بدول أخرى ولاعبين سياسيين آخرين ليأخذوا مواقف بحق الأبارتهايد، فالفرصة هي ما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي.

العمل المثابر والدقيق الذي قامت به العديد من منظمات المجتمع الدولي وأيضاً المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي في نشر هذه القصص، لأننا نريد مواصلة التحدث إلى قلوب وعقول الناس لإقناعهم، للانضمام إلى الحركة العالمية لتفكيك الأبارتهايد الإسرائيلي.

نواجه بعض التحديات والتراجعات، لكن فكرة التنسيق والتشارك بما تقوم به، تحتاج إلى استراتيجيات، وهناك فرص قانونية نراها اليوم، كقرار الرأي الاستشاري القادم لمحكمة العدل الدولية، الذي سنعمل عليه معا، ليكون لدينا رأي استشاري ثاني، لينضم إلى الرأي الاستشاري

الأول حول جدار الفصل العنصري.

يعتقد البعض أن هذه الخطوات ليست مفيدة جدا، لان الوضع في الميدان أصبح أسوأ في العقد الماضي، لكن هذه الخطوات مهمة جدا بالنسبة لنا، لنتمكن من مواصلة الضغط لمحاسبة نظام الاستعمار والابارتهايد، فهذا جزء من عملنا في منظمة العفو الدولية، فنحن نضطلع إلى كل اللاعبين السياسيين، وهذا جزء من عملنا في المناصرة وعلى مستوى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى الدول الأخرى الغير بارزة في مشهد المسرح العالمي، ولكن نعمل مع اللاعبين في القطاع الخاص لإيصال رسالة أن هناك مخاطر في دعم ارتكاب جرائم دولية، عندما يتعلق الأمر في دعم نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، فهناك لاعبين في القطاع الخاص يهتمون بسمعتهم حتى لا يتورطون بذلك، بالتالي نعمل معهم ونثقفهم حول ما يلزم القيام به لمنعهم من العمل في هذه الانتهاكات.

ما الذي سنفعله بعد إطلاق تقريرنا الأول حول الأبارتهايد، فبعد عام سنرى الكثير من الضغوط ولكن هناك انفراجات كثيرة، وسنرى كيف سيستفيد نظام القمع والابارتهايد من التكنولوجيا في بضعة شهور، وسيكون لدينا تقرير يدرس استخدامات التكنولوجيا في تعزيز نظام القمع من ناحية التعرف على الوجه واستخدام البيانات الشخصية تحديدا في الأراضي المحتلة، أيضا ندرس كيف بإمكاننا أن نطور رواية أقوى شمولية، أي للفلسطينيين كشعب وليس مجزئين، لان التجزئة هي فقط خدمة في مجال تعزيز القمع، لذا سنحاول أن تكون لدينا رواية وفهم أقوى للقضية الفلسطينية كقضية شعب موحد، ودعوى موحدة لتحقيق العدالة للفلسطينيين، وبهذا سندرس وبشكل أوثق السياسات والقوانين والممارسات التي تتم ضد المواطنين الفلسطينيين والمواطنين في إسرائيل، وكجزء من الحركة، يتطلب منا أن نكون سريعين ولكننا نتعامل مع حقوق ٨ مليون شخص، وبالتالي هناك حركة عالمية ستنتج بهذا الأمر في مواجهة نظام القمع والتمييز الإسرائيلي الذي تفرضه على كل الفلسطينيين.

عمر شاكِر

منظمة هيومن رايتس ووتش

انه لشرف ان اكون معكم اليوم افتراضيا عبر تقنية الزوم، وذلك كنتيجة لابعادي من فلسطيني عام ٢٠١٩، وبالتالي أشارك معكم اليوم لابين مدى اهمية هذه الورشة، لمعرفة تطورات الموقف الفلسطيني الموحد حول نظام الابارتهايد الاسرائيلي، والمضي قدما لتبادل الافكار والفرص.

الابارتهايد هو موضوع اجماع في الحركة العالمية، بل وأبعد من ذلك، ويجب اليوم أن نبدأ النقاش من خلال اعتراف ان الفلسطينيين ولسنوات وعقود طويلة يصفون الابارتهايد كواقع يعيشونه دون ان يستمع لهم المجتمع الدولي، ففي السنوات الاخيرة شهدت طيفا عالميا واسرائيليا وفلسطينيا من منظمات حقوق الانسان الفلسطينية التي تقول ان الابارتهايد هو واقع يعيشه الفلسطينين، واليوم لدينا حركة فريدة فيها تقييم واضح للابارتهايد والرغبة في تفكيكه في كل منظمات حقوق الانسان ذات المجالات والفلسفات المختلفة والموقف المختلف، غير ان هذا الاجماع ياتي في ذات الوقت الذي نشاهد فيها قمعاً غير مسبوqاً للفلسطينيين على الأرض.

حتى قبل هذه الحكومة الجديدة، كان هناك عقود من التطهير العرقي للفلسطينيين في الضفة الغربية، فقط لاسمي بعض التحديات، إن التقرير الذي أصدرته امنستي وهيومن رايتس وتش والعديد من المنظمات الأخرى هي فقط نقطة البداية وإن عملنا الذي ينتظرنا هو عمل كبير جداً، ما أريد القيام به من ملاحظات هو أن أعطي ثلاثة مواضيع:

أولاً: لأبين ثلاث خطوات نعتقد أنها حاسمة جداً ومهمة.

ثانياً: لأنتشارك معكم بعض الخطوات التي ستقوم بها هيومن رايتس وتش في الشهور والسنوات القادمة.

ثالثاً: بناءً على اقتراح منظمة التحرير الفلسطينية ، أن أقدم مقترحات للقيادة الفلسطينية للتقدم قداماً في هذا المجال.

الخطوة الاولى هي التقدم والتوسع أبعد من التقرير من خلال التركيز والتوجه، التركيز على واقع الابارتهايد لانه منذ وقت طويل كان الحوار والنقاش ومركز القوى، سواء في الامم المتحدة او الولايات المتحدة او في اوروبيا منفصلا عن الواقع على الارض الذي يواجهه الفلسطينين، ولحل أي مشكلة يجب ان نشخص بشكل صحيح، لانه التشخيص الخاطى يقود الى توصيات خاطئة، ومن المهم جدا ان نضمن بأن العالم يفهم بعض الحقائق الاساسية ان ٥٥ عاما من الاحتلال ليس احتلالا مؤقتا، وان حرمان ملايين الفلسطينين من حقوقهم الاساسية فقط لكونهم فلسطينيين، فهذه ليست قضية احتلال منتهك فقط، وعليهم فهم أن الديمقراطية هي قاعدة الناس وليست قاعدة شعب على حساب شعب اخر، فالواقع اليومي من العنف المنهجي وواقع القمع المنهجي ليست قضية نزاع او صراع بين طرفين متوازيين ومتساويين، فهذا نظام هندسه شعب ليضمن سيطرته على شعب آخر، وليس صراعاً بين طرفين متساويين.

اشدد على ما ذكرته واعلم ان الحضور يفهم ما قلته، ولكن من المهم ان تكون الحقائق الاساسية في مركز حملاتنا في المناصرة ليفهم الناس ان ارتكاب جريمة الابارتهايد ليست محط الادانة من قبل المجتمع المدني الفلسطيني والاسرائيلي، بل يجب ان تكون مدانة من منظمات حقوق الانسان والمجتمع العالمي، ولنشدد على الاعتراف العالمي الذي بدأ من المجتمع الفلسطيني، ويتوسع من خلال اصوات مسؤولين حكوميين اسرائيليين سابقين، ورؤساء وزراء اوروبيين سابقين، وايضا الامين العام السابق للامم المتحدة، والان لدينا حكومات كاملة وخاصة حكومة جنوب افريقيا التي تشارك معنا اليوم في الورشة، التي تلعب دورا رياديا في مواجهة الابارتهايد، اصف الى ذلك دول ناميبيا واندونيسيا وماليزيا وكل

افريقيا تقريبا، وبعض الدول العربية، فكل هذه الاصوات تتقدم معا. **الخطوة الثانية** التي تاتي ما بعد التعرف على الابارتهاييد والاعتراف به، هي العمل على رفع كلفة القمع الاسرائيلي في سيطرته واحتفاظه بالوضع القائم، أي رفع كلفته على المتورطين في الحفاظ على هذا القمع من حكومات ومؤسسات وغيرها، وبالتالي يجب تحويل البوصلة من خلال عدم الحفاظ على الوضع القائم مكلفا ولا يمكن الابقاء عليه.

الخطوة الثالثة والاخيرة هي البناء باتجاه العمل، اي التركيز على مجال الابارتهاييد من خلال النشاطات والعمل، فهيو من رايتس ووتش قدمت توصياتها في تقريرها، **وسأذكر بعضها:**

١. الابتعاد أكثر عن اعتراف الدول أن هذا نظام ابارتهاييد.
٢. دعوة الامم المتحدة لانشاء آليات تتعامل مع وضع الابارتهاييد في السياقات التي تمت في جنوب افريقيا وغيرها، من خلال الية خاصة بجريمة الابارتهاييد التي تقع على الفلسطينيين.
٣. الدعوة لاي عقوبات هادفة ضد المسؤولين الاسرائيليين المتورطين في جريمة الابارتهاييد.
٤. الدعوة الى منع جميع اشكال التعاون الثنائي مع اسرائيل من خلال مبيعات الاسلحة وتورط بعض الدول بها، كونها تعد تواطؤ مع نظام الابارتهاييد الاسرائيلي.

تريد منظمة هيو من رايتس ووتش لتحقيق هذه المخرجات، من خلال ضمان جهود منسقة على مستوى المجتمع المدني العالمي، والعمل المتواصل مع الشركاء لبناء تحالف عالمي من الحكومات واللاعبيين الحكوميين والافراد ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الابارتهاييد والنضال ضده.

هناك تحدي مختلف بالنسبة لنا عن اماكن وبلدان اخرى في الجنوب العالمي وامريكا اللاتينية والعالم العربي وامريكا وفي العالم الاسلامي، ولدينا دعم من اطراف عديدة ان هذا ابارتهاييد، ويكمن دورنا من خلال

التوجه الحكومات للعمل على إنهاء الابارتهايد، فالتحدي الذي نواجهه في امريكا واوروبيا هو مواصلة الضغط بالتدريج تجاة الاعتراف ان ما يحدث جريمة ابارتهايد، وهذا ما نراه في البرلمان الاوروبي وغيره، وعلينا نقل هذا الاتجاه الى قلب النظام السياسي، من خلال تبني الحكومة هذا الموقف.

يجب أن نبني جهود مجتمع مدني منسق لتفكيك نظام الابارتهايد، ومواصلة نشر ابحاث جديدة حول التطورات على الارض، التي تربط هذه التطورات مع واقع الابارتهايد على الارض، ويجب توسيع البحث قدما بحيث تشمل الافراد في السلطات الاسرائيلية والمسؤولين الاسرائيليين الذين يجب معاقبتهم ومحاكمتهم من قبل الجناية الدولية والهيئات الاخرى.

في النهاية، اقدم لكم بعض التوصيات للقيادة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية للتقدم قدماً، وسأذكر ست من هذه التوصيات:

١. أهمية تغيير النظرة وجعل الابارتهايد في قلب العمل الدولي مع باقي الدول، فهناك تركيز في المناصرة الفلسطينية على الأعمال الرمزية، ولكننا نريد التركيز على الاعتراف بالابارتهايد، فكل حكومة وكل صوت يقول أن هذا ابارتهايد يعطينا خطوة باتجاه الاعتراف بان هذا ابارتهايد، وبالتالي العمل على إنهاءه، لذلك من الضروري جداً على السلطات الفلسطينية أن تشدد على الحصول على كامل حقوق الإنسان ووضعها في قلب هذا النضال، الطول السياسية ستأتي لاحقاً، لكن إدراك حقوق الإنسان الآن وتحقيقها وتركيز جهودنا في المناصرة بشكل جمعي.

٢. من المهم جداً للقيادة الفلسطينية أن تكون متسقة في دعمها بهذه الجهود، مثلاً عندما نتحدث مع الدول في العالم بما فيها تلك التي تدعم فلسطين، دائماً يقولون لنا نحن لا نستطيع أن نكون فلسطينيين أكثر من القيادة الفلسطينية، فأن كانت القيادة الفلسطينية تتراجع أمام الضغط وان كانت القيادة الفلسطينية تفشل في الدعوة للتغيير، عندها نحن لا نستطيع

القيام بذلك، فيجب أن نضمن إن القيادة الفلسطينية بالضغط على الأمم المتحدة والضغط باتجاه المساندة يجب أن لا تساوم على حقوق الإنسان الفلسطينية بسبب الضغوط السياسية.

٣. القيادة الفلسطينية يجب أن تطبق قانون حقوق الإنسان باستمرار بما في ذلك حقوق الإنسان ضمن دولة فلسطين، الآن مرحب جداً أن دولة فلسطين انضمت إلى العديد من معاهدات حقوق الإنسان والعمل مع منظمات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومع الأمم المتحدة، ولكن دعوني أكون صادقاً معكم أن السلطة الفلسطينية هي تواصل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المعارضين والمنتقدين وارتكاب التعذيب، هذا الأمر يجب أن يتوقف لأننا نكون أقوى بقدر التزامنا بتطبيق حقوق الإنسان في ممارساتنا.

٤. أَدْعُو القيادة الفلسطينية لإدماج الجرائم ضد الإنسانية والتورط في الابارتهايد في القانون الفلسطيني المحلي، هنالك جهود ولكن حتى الآن الابارتهايد ليس محظوراً في القانون الفلسطيني.

٥. القيادة الفلسطينية يجب أن توقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع السلطات الإسرائيلية وإلا ستكون متواطئة في الابارتهايد والقمع، لان دعم تفكيك الابارتهايد يعني احترام جميع الجهود في مناهضته وتفكيكه.

٦. من المهم جداً أن منظمة التحرير وهي تواصل مناصرتها، أن تشدد على تجربة جميع الفلسطينيين وليس فقط الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل أن تشمل الفلسطينيين في قطاع غزة والقدس المحتلة، والفلسطينيين داخل الخط الأخضر واللاجئين الفلسطينيين، من المهم جداً أن أعمال السلطة الفلسطينية يجب أن لا تؤثر على عمل هذه التجمعات.

شعوان جبارين مؤسسة الحق

في البداية، أؤكد على كل ما سبق وتناوله السيد عمر شاكرا المتحدث باسم هيومن رايتس وتش من توصيات، ثانياً من وجهة نظري في حال عدنا إلى فترة الثلاثينات والأربعينات عندما كان موضوع الأبارتهويد حاضراً لكون فكرة الاستعمار والقمع كانت فكرة مقبولة نوعاً ما، وقد تغيرت هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية وحركات التحرر التي ظهرت في الخمسينات والستينات، والاتفاقيات الدولية لمناهضة وقمع الفصل العنصري صدرت في السبعينات، الأمر الذي يعتبر صدمةً تلت حركات التحرر، وكانت جنوب إفريقيا هي المثال الأوضح على هذا التغيير في قبول فكرة الاستعمار.

إسرائيل بسلوكها داخل الأراضي الفلسطينية تمثل اليوم كل ما هو سيء في التاريخ، لذلك لا يمكننا أن نفصل بين الحركة الصهيونية والفكر المغذي لها، وبالعودة إلى التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان مثل أمنيستي وهيومن رايتس، نتفق مع هذه المنظمات في كافة القضايا التي ناقشتها التقارير، لكن يجب أن نعمل على إضافة مسألة لخطابنا الفلسطيني كانت ضمن خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات والسبعينات وهي مسألة الاستعمار الاستيطاني، فيجب أن ننظر إلى الأبارتهويد كأداة للقمع والسيطرة والتحكم، فهو ليس هدف بحد ذاته وإنما نهج تتبعه العقليّة الإسرائيليّة العنصرية من أجل تحقيق السيطرة وشرذقة وتفكيك الشعب الفلسطيني بكافة أشكاله من تهجير وقتل ومنع للتنقل، كل هذه مسائل من المهم أن تبرز وتحضر بشكل واضح في الخطاب الفلسطيني لتكون قريبة من الفكر والوعي، فالإشارة إلى هذا السياق التاريخي بطريقة منظمة حاجة ضرورية ليكون واضحاً للعالم ما جرى وما يجري واقعاً في فلسطين.

ثالثاً: مدى أهمية هذا الإجماع الحقوقي الدولي والمجتمع الدولي، ووجود عدد من الدول التي تناصر وتدعم بقوة القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة منظومة الابرتهاید، فالذي عانى سابقاً في جنوب إفريقيا لا يمكن أن يكون إلا في موقع المتقدم والنصير، ولكن يجب أن يكون من المعروف بالنسبة له أن الفلسطيني يسير معه بذات الاتجاه على كافة المستويات، نعم يوجد هذا الاتصال ولكن برأيي يجب أن يتم العمل عليه وتقويته بشكل اكبر في هذا المجال.

تناولت اتفاقية تجريم الفصل العنصري نصوص قانونية تدعو إلى محاسبة المنظمات والمؤسسات والدول التي تمارس أي انتهاك يعتبر وفقاً للاتفاقية صورة من صور الفصل العنصري، حيث لغم تكثفي بمحاسبة الأفراد فقط وهو ما يعتبر توسعاً في التعامل مع الأبارتهاید كجريمة يجب محاربتها، ضمن هذا السياق يمكننا الحديث عن الصندوق القومي الإسرائيلي وكافة المنظمات التي وقفت ودعمت الأبارتهاید وممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

هل الأمر بهذه البساطة والسهولة لنبدأ العمل فوراً لإنهاء الابرتهاید بحق شعبنا الفلسطيني ومحاسبة مرتكبيه؟ برأيي إن الأمر بحاجة لحملة واسعة جداً، حيث يجب أن يحمل الخطاب الفلسطيني الرسمي لغة محاربة الابرتهاید ومحاسبة مرتكبيه بطريقة منظمة، وان يتم العمل داخلياً لتنظيم هذا الخطاب الذي يجب أن يتم التوجه به للعالم في ظل الواقع الحالي على الأرض الفلسطينية، وبرأيي فان من أهم المواضيع التي يجب أن يتم دراستها في هذا السياق هو موضوع الأبارتهاید والاستعمار الاستيطاني.

رابعاً: لقد بقيت أغلبية الدول الرسمية في تواصل وتعامل دائم مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ولم تقاطعه ولكن الحركة التي جرت على المستوى الشعبي والدولي وحركات التضامن والمجتمع المدني كانت هي المحرك الأساسي لإنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولذلك فانا اطلب أن يتم عقد ورش أخرى تضم بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان وزراء وسياسيين وأعضاء للجنة التنفيذية

لإشراكهم في الخطاب المناهض للفصل العنصري، قضيتنا ليست بسيطة أو سهلة وبرايمي إننا بحاجة بدايةً لحوار وطني وتنظيم داخلي يمكننا من استغلال واستخدام القانون الدولي بالشكل الصحيح لمحاربة نظام الابرتهاید الإسرائيلي، فرأس الحربة يجب أن يكون فلسطينياً ومن ثم سوف يجتمع حوله العالم لتغيير هذا الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني.

المستشار القانوني، المحامي علي أبو هلال

دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)

تأسست دائرة مناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد) استناداً إلى قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، باجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٦/٢٦، وهي تُعنى بمناهضة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، الذي تمارسه دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده، كإحدى الدوائر الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية رمزي رباح.

وهي الجهة الرسمية المكلفة بمتابعة الانتهاكات التي تندرج تحت نظام الأبارتهايد الإسرائيلي التي تقيمه دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، لدى المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعبر شبكة المنظمات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب والبرلمانيين، والنشطاء والمختصين، والجمعيات الحقوقية، وحركات التضامن والمناصرة في شتى دول العالم والمعنية بمناهضة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية في فلسطين.

تتلخص رؤية الدائرة بالتالي:

- إن مواجهة وفضح كل مظاهر منظومة الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني وتداعياتها على شعبنا، والعمل الدؤوب لمحاسبة إسرائيل وإدانتها وعزلها دولياً، هو جزء لا يتجزأ من معركة التحرير الوطني التي يخوضها شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية للخلاص من الاحتلال، وانتزاع الحرية والاستقلال، وإنهاء الاضطهاد والظلم العنصري الذي يعانيه شعبنا على جانبي الخط الأخضر، بما في ذلك ضمان الاعتراف بالهوية القومية لأبناء شعبنا في مناطق ٤٨ وحققهم الكامل بالمساواة بالحقوق.

القانون الدولي في مواجهة الأبارتهايد الإسرائيلي:

تستند الدائرة في عملها على العديد من الاتفاقيات والوثائق والقرارات الدولية والمنظمات الحقوقية ذات الصلة ومن أهمها:

• الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).

• الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٦٨ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) للعام ١٩٧٣.

• اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

• تقرير منظمة العفو الدولية (أمнести) تحت عنوان «الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الإنسانية».

• تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، والذي يشرح بالوثائق والحقائق ما يتعرض له الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من اضطهاد عنصري ومنظومة أبارتهايد.

• تقرير منظمة بيتسليم الإسرائيلية كأحدى أهم وأكبر منظمة حقوق إنسان في إسرائيل، لتؤكد كذلك وجود نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري في الأراضي الفلسطينية.

• التقرير الموثق بالحقائق الموضوعية والعلمية لفريق لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (إسكوا)، والذي كشف معالم نظام الأبارتهايد الإسرائيلي باعتباره يضطهد الفلسطينيين في الداخل والأراضي المحتلة والخارج.

• مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١ بتنظيم من الأمم المتحدة، وهوجمت فيه إسرائيل باعتبارها نظاماً عنصرياً، وكان هذا أهم وأبرز بدايات التحول في الرأي العام الدولي حول حقيقة إسرائيل باعتبارها منظومة أبارتهايد وتمييز عنصري الأسوأ في التاريخ الحديث.

تتضمن خطة عمل الدائرة المحاور الرئيسية الخمسة التالية

المحور الأول:

الإدارة العامة لمناهضة الفصل العنصري

- يركز المحور على فضح وإدانة سياسات الاحتلال العنصرية اليومية والممنهجة والتي تمارس ضد شعبنا الأعزل، من خلال متابعة حثيثة برصد وتوثيق وإبراز كافة الجرائم والقوانين والسياسات الإسرائيلية العنصرية، حسب توصيف الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣، والعديد من المواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى التي ترفض وتدين وتعاقب على الأفعال والعناصر التي ترقى لنظام الفصل العنصري.

المحور الثاني:

المقاطعة ومناهضة التطبيع

- يركز المحور على تعزيز وتطوير وسائل المقاطعة الشاملة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ومناهضة التطبيع العربي مع دولة الاحتلال، كإحدى الوسائل المشروعة والمتاحة في معاقبة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، والانخراط والتشبيك مع كافة المنظمات والمؤسسات والجمعيات العاملة في مجال المقاطعة وفي مقدمتها حركة BDS لتعزيز حضورها وتأثيرها على كافة الصعد والمجالات.

المحور الثالث:

الرصد والتوثيق والإعلام

- يركز المحور على رصد وتوثيق ونشر كل ما يتعلق بعناصر ومظاهر الفصل العنصري الإسرائيلي بحق شعبنا الفلسطيني في شتى أماكن تواجده، والاستفادة من وسائل الإعلام وخاصة الأجنبية وشبكات التواصل الاجتماعي، لفضح وإبراز هذه الجرائم الإسرائيلية وممارساته وسياساته العنصرية، كما يمكن تعميم نصوص من القانون الصهيوني

بحرفيته والتي تثبت بشكل مباشر عنصرية هذا الكيان، وذلك بهدف إدانة عنصريته من خلال قوانينه وسياساته وكشف الادعاء المزيف لديمقراطيته.

- كما يشمل المحور إعداد دراسات علمية وإحصائية موثقة حول عناصر ومظاهر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وكيف يؤثر على حياة الشعب الفلسطيني، ومعاناته من الاضطهاد العنصري وحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية، وتوفير قاعدة بيانات وأرشيف مصور بلغات متعددة، لإفادة المنظمات والمؤسسات الحقوقية الأجنبية والمحلية والمهتمين في مناهضة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

المحور الرابع:

المؤتمرات الإقليمية والدولية والمحلية التي تتقاطع مع عمل وأهداف الدائرة

- يركز المحور على تعزيز وتفعيل دور الدائرة الأساسي في مناهضة العنصرية الإسرائيلية، عبر الاستفادة من كافة المحافل والمنابر الدولية الحقوقية والمدنية والإعلامية والثقافية، لتسليط الضوء على كافة العناصر والسياسات والقوانين والجرائم الإسرائيلية التي تجسد سعي دولة الاحتلال لبناء نظام فصل عنصري إسرائيلي.

- ويشمل هذا المحور، تعزيز وتطوير الدائرة من علاقاتها وشبكة تواصلها مع المؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، ولجان المقاطعة والمناصرة، والنشطاء والكنايس والجمعيات والاتحادات النقابية في شتى دول العالم لا سيما أوروبا والأمريكيتين، والدول العربية والأسبوية والأفريقية، وتنسيق العمل معها بتنظيم الفعاليات والأنشطة والمؤتمرات والندوات بالشراكة مع هذه القطاعات، لتشكيل أوسع تحالفات وشراكات محلية ودولية مناهضة للأبارتهايد الإسرائيلي، وزيادة الضغط والتأثير على صناع القرار في الدول والبرلمانات والحكومات الغربية، لإعادة تفعيل قرارات الأمم المتحدة حول الأبارتهايد استنادا إلى تقرير أمнести

وتقارير المنظمات الحقوقية الاخرى، وصولاً لتطبيق القانون الدولي في معاقبة ومحاسبة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

المحور الخامس:

الحملات والمبادرات المنظمة والتطوعية لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

- يركز المحور على إشراك الدائرة وانخراطها في المبادرات والحملات التطوعية والمنظمة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ولجان المقاطعة ومناهضة التطبيع، وتوفير كل أسباب وسبل نجاحها واستمراريتها من خلال تغذيتها بكافة العناصر والمواد والوثائق والدراسات التي تفضح نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، لتشكيل رأي عام دولي واعٍ ومدرك لخطورة الأبارتهايد الإسرائيلي بحق شعبنا، كمدخل لزيادة الضغط والتأثير على القوى والمنظمات الدولية المتنفذة في المجتمع الدولي، وصولاً الى عزل هذا النظام العنصري ومعاقبته وفق القوانين والموثيق الدولية ذات الصلة.

- عقدت الدائرة مؤتمرها الأول في الحادي عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ تحت شعار «نحو جبهة عالمية لمناهضة وإنهاء نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي» وكان هذا المؤتمر باكورة عمل الدائرة بعد تأسيسها ب ٦ شهور. أهم مخرجات المؤتمر الذي تضمنه النداء الصادر عن المؤتمر.

التوجهات والتوصيات في المرحلة المقبلة

أبرز توجهات الدائرة القادمة

١- تعزيز التنسيق مع الشركاء الرئيسيين للدائرة على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي، وخاصة حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ووزارة العدل الفلسطينية، ومجلس

منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية والأجنبية. وخاصة منظمة العفو الدولية (أمنستي)، وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية. والعمل المشترك معها لتحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بمناهضة نظام الفصل العنصري الأبارتهايد الإسرائيلي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي والدولي.

٢- إنشاء مرصد لتوثيق انتهاكات وممارسات الفصل العنصري الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات ذات الصلة.

٣- تعزيز التنسيق والعمل مع الشركاء والمبادرات العربية من أجل البدء بخطوات عملية لتشكيل جبهة عربية لمناهضة نظام الفصل العنصري الأبارتهايد الإسرائيلي وتفكيك منظومته وتشكيلاته.

٤- تعزيز التنسيق والعمل مع الشركاء والمبادرات والمؤسسات الدولية من أجل البدء بخطوات عملية لتشكيل جبهة دولية لمناهضة نظام الفصل العنصري الأبارتهايد الإسرائيلي وتفكيك منظومته وتشكيلاته.

٥- التوجه وبالتنسيق مع الشركاء للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية لمتابعة جرائم الفصل العنصري الإسرائيلي الأبارتهايد ضد الشعب الفلسطيني، ومحاكمة مرتكبيها في المحاكم الدولية.

٦- مسؤولية المجتمع الدولي تجاه جريمة الفصل العنصري الأبارتهايد:

- وفقا للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لسنة ١٩٧٣ وتاريخ بدء النفاذ: ١٨ تموز / يوليو ١٩٧٦.

• اعتبرت الاتفاقية في المادة (١) فقرة ١ (أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وهي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين).

- الفقرة ٢ (تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري).
- وحددت الاتفاقية مسؤولية الدول الأطراف في الاتفاقية بما يلي.

تتعهد الدول الأطراف بموجب المادة ٤ من هذه الاتفاقية:

أ. (باتخاذ جميع التدابير، التشريعية وغير التشريعية، اللازمة لقمع أو ردع أي تشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري والسياسات العزلة الأخرى المماثلة أو مظاهرها، ولمعاقبة الأشخاص المرتكبين لهذه الجريمة).

ب. (باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وإدارية للقيام، وفقا لولايتها القضائية بملاحقة ومحاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأفعال المعروفة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية أو المتهمين بارتكابها، سواء كان هؤلاء من رعايا هذه الدولة أو من رعايا دولة أخرى أو كانوا بلا جنسية).

• تنص المادة ٥: (يجوز أن يحاكم المتهمون بارتكاب الأفعال المتعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية من قبل محكمة مختصة من محاكم أية دولة طرف في الاتفاقية يمكن أن تكون لها ولاية على هؤلاء المتهمين أو من قبل محكمة جزائية دولية تكون ذات الية قضائية فيما يتعلق بتلك الدول الأعضاء التي قبلت ولايتها).

• تنص المادة ٦ (تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تقبل وتنفذ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بهدف منع جريمة الفصل العنصري وقمعها ومعاقبة مرتكبيها، وبأن توازر في تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات مختصة أخرى في الأمم المتحدة بغية تحقيق أهداف هذه الاتفاقية).

ستعمل دائرة مناهضة الفصل العنصري الأبارتهايد على حث دولة فلسطين والدول العربية والصديقة على القيام بمسؤولياتها الواردة في الاتفاقية وخاصة ما ورد منها في المواد السابقة.

مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية:

وفقا للمادة (٥) من النظام الأساسي للمحكمة فان جريمة الفصل العنصري تعتبر جريمة ضد الإنسانية، وتختص المحكمة بالنظر في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها.

ومن هنا يتوجب على دولة فلسطين باعتبارها عضوا في المحكمة التوجه للمحكمة للتحقيق في جرائم الفصل العنصري التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ومحاكمة مرتكبيها. وستعمل الدائرة على حث دولة فلسطين على متابعة المحكمة لتحمل مسؤوليتها في هذا الشأن.

